بنك قطر الوطني

شركة مساهمة قطرية

التقرير السنوي والحسابات
لعام ١٩٧٧

تصميم وطباعة
شركة رويل جيتي ليمتد، لندن

صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

مجلس الإدارة

الرئيس سعادة الشيخ عبدالعزيز بن خليفة آل ثاني

عضو السيد أحمد محمد السويدي

عضو السيد عبدالله عبدالغني

عضو السيد يوسف جاسم درويش

عضو السيد أحمد المناعي

عضو السيد حيدر سلمان لاري

العضو المنتدب السيد عبدالقادر القاضي

الفروع

الفرع الرئيسي		طريق دار الحكومة ص.ب ١٠٠٠، الدوحة
	العنوان البرقي	قطر بنك
	تلكس	QATBNK DH ٤٢١٢ ٤٣٥٧ ٤٠٦٤
	هاتف	٣٢١٠٥٥
فرع مشيرب		ص.ب ١٨١٨، الدوحة
	العنوان البرقي	قطر بنك
	هاتف	٢٣٤٦٤
فرع طريق المطار		ص.ب ٣٢٥٢، الدوحة
	العنوان البرقي	قطر بنك
	هاتف	٣٢٨٨٦٨
فرع أم سعيد		ص.ب ١٠٠٥٠، أم سعيد
	العنوان البرقي	قطر بنك، أم سعيد
	هاتف	٧٧٥٢٩
فرع الخور		ص.ب ٢٠٠٣٠، الخور
	العنوان البرقي	قطر بنك، الخور
فرع المطار	هاتف	٢٥٥٠٠
فرع فندق الخليج	هاتف	٣٢٨٦٠٦
فروع لندن		
فرع السيتي		أورموند هاوس ٦٣ شارع الملكة فيكتوريا لندن، إي.سي ٤
	تلكس	QATBNK G ٨٨٩٢٠١
	هاتف	٠١-٢٤٨ ٦٧٥١
فرع الويست إند		٣٦ شارع كورزون لندن، و ١
	تلكس	QNBCUR G ٢٩٨٦٩٨
	هاتف	٠١-٤٩٣ ٧٤١١

أضواء على بعض أرقام الميزانية

	١٩٧٧ ريال قطري	١٩٧٦ ريال قطري	النسبة المئوية للتغيير
الدخل	٤٥ ٤٨٥ ٤٨٥	٤٠ ٤٨٦ ٤٤١	+ ١٢
القروض	٦٢٥ ٩٤٧ ٧١٢	٣٣٩ ٥٩٨ ٠٠٠	+ ٨٤
الاحتياطيات القانونية والمالية	١٥٩ ٥٨٩ ٦٠١	١١٩ ٧٠٤ ١١٩	+ ٣٣
الموجودات الكلية	٢ ٠٤٢ ٧٦٩ ١٠٢	١ ٨٧٤ ٤٦٣ ٨٣٢	+ ٩
حقوق حملة الأسهم	١٨٧ ٥٨٩ ٦٠١	١٤٧ ٧٠٤ ١١٦	+ ٢٧

النتائج المالية لعام ١٩٧٧

حضرات السادة المساهمين:

يسعدني أن أقدّم إليكم تقرير أعضاء مجلس الإدارة مع الحسابات لبنك قطر الوطني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٧٧.

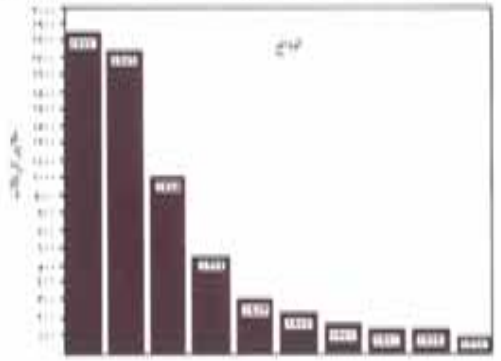

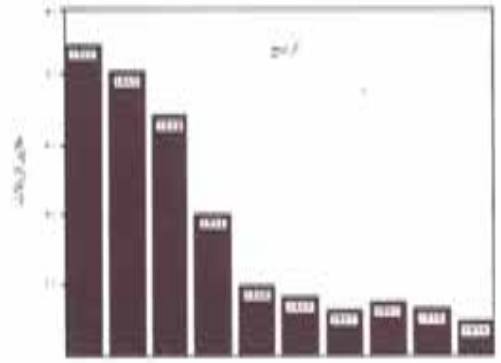

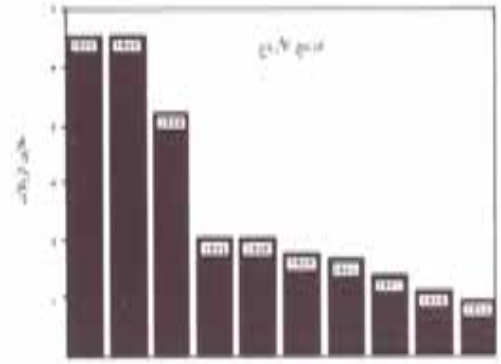

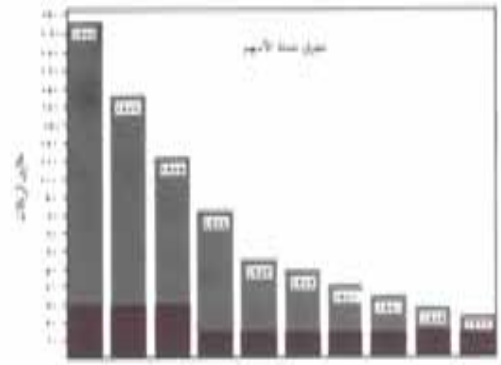

ازدادت أرباح البنك الصافية بنسبة ١٢٪ إلى ٤٨٥ ٤٨٥ ٤٥ ريالاً قطرياً (٤٤١ ٤٨٦ ٤٠ ريالاً قطرياً في عام ١٩٧٦) بعد تخصيص مبلغ للطوارئ، ولكن قبل تحويل أي مبالغ إلى الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص واحتياطي علاوات الأسهم بقيمة ٣٠٩ ٨٧٧ ٣٩ ريالات قطرية (٠٠٠ ٨٩٧ ٣٤ ريال قطري في عام ١٩٧٦). وتمّ اعتماد حصة ربح بواقع ٢٠٪ (٠٠٠ ٦٠٠ ٥ ريال قطري) بالاضافة إلى علاوات الأسهم التي ستوزّع على حملة الأسهم (سهم واحد عن كل سهمين).

لقد ازداد الربح زيادة مرضيّة خلال ١٩٧٧، مع العلم بأن مردودات المبالغ الفعلية كانت على العموم أقلّ من المردودات المكتسبة خلال العام السابق، وذلك بسبب هبوط مستوى السوق، لا سيما في النصف الأول من ١٩٧٧. أما القروض فقد ازدادت بنسبة ٨٤٪ مما يدلّ على مستوى أعلى لتوظيف الأموال في السوق الفعلية ومساهمة أكبر في القروض المنظّمة خارج البلاد.

هذا ويزاول فرعنا الرئيسي بلندن أعماله بكامل مكانته المعتمدة وهو قادر على تقديم أي خدمة يطلبها الزبائن من جميع أطراف العالم. وتجري تنمية أعمال الاعتمادات الأوروبية، حيث اشترك البنك في المدّة الأخيرة في إدارة قروض أصدرتها مجموعات من البنوك. وبالاشتراك مع الفرع الرئيسي يقدّم فرعنا الآخر الواقع في الويست إند بعنوان ٣٦ كورزون ستريت بلندن، جميع الخدمات المحلية والدولية. وموقعه مناسب بصفة خاصّة للمواطنين القطريين وغيرهم من العرب الذين يزورون لندن أو يقيمون في تلك المنطقة. كما يجري التخطيط لافتتاح فرعين آخرين في باريس وفي القاهرة (للعملات الحرة) في ١٩٧٨. وفي نيتنا أن يستمرّ البنك في توسيع أعماله الخارجية لاعلاء شأننا ولتوطيد سمعتنا كمصرف على الصعيد العالمي.

انتقل الفرع الرئيسي بالدوحة إلى مبنى جديد في طريق دار الحكومة وستتيح المساحة الاضافية استخدام المزيد من الموظفين لتوسيع نطاق أعماله وتحسين خدماته المصرفية. وسيوفد بعض كبار موظفينا في الدوحة إلى لندن لتلقي المزيد من التدريب خلال ١٩٧٨، وهذه المعارف الاضافية ستدعم جهودنا لتحسين كفاءتنا وخدماتنا للزبائن.

وختاماً، بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة وعن حضراتكم، أتقدّم بشكرنا وتقديرنا لأعضاء الإدارة والموظفين لولائهم الدائم وتعاونهم وسعيهم الحثيث الذي حقق للبنك من جديد عاماً آخر حافلاً بالنجاح.

عبدالعزيز بن خليفة آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

الميزانية

		1977 (٠٠٠) ر. ق.	1976 (٠٠٠) ر. ق.
الموجودات	النقد والأموال ذات الأجل القصير ولدى البنوك	**١ ٢٧٦ ٦٥٢**	١ ٤٦٦ ٩٥٧
	السلف والسندات المخصومة (بعد تنزيل استدراك الديون المشكوك في تحصيلها)	**٦٠٣ ٩٨٢**	٣٣٩ ٥٩٨
	فوائد مستحقّة ومصاريف مدفوعة مقدّماً	**١١ ٧٤٥**	١٠ ١٤١
	استثمارات	**٩٤ ٩٦٣**	٣٦ ٠٢٧
	قروض طويلة الأجل	**٢١ ٩٦٦**	–
	الموجودات الثابتة (بالكلفة) بعد الاستهلاك	**٣٣ ٤٦١**	٢١ ٧٤١
		٢ ٠٤٢ ٧٦٩	١ ٨٧٤ ٤٦٤
المطلوبات	حسابات جارية وودائع وحسابات أخرى (بما فيها مبالغ احتياطية للطوارىء)	**١ ٥١٨ ٩٠٧**	١ ٤٠٤ ٥٨٣
	إيداعات البنوك	**٣١٩ ٧٢٨**	٣١١ ٧٨١
	حصص الربح المعدّة للتوزيع	**٥ ٦٠٠**	٥ ٦٠٠
	استدراكات ومصاريف مستحقّة	**١٠ ٩٤٤**	٤ ٧٩٦
مصادر رأس المال	أسهم رأس المال	**٢٨ ٠٠٠**	٢٨ ٠٠٠
	الاحتياطيات	**١٥٩ ٥٩٠**	١١٩ ٧٠٤
		٢ ٠٤٢ ٧٦٩	١ ٨٧٤ ٤٦٤
	تعهدات العملاء مقابل كفالات واعتمادات مستندية	**١ ١٢٣ ٠٦٦**	١ ٩٦٠ ١٨١

بيان الأرباح والخسائر المجمّع

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٧٧

		١٩٧٧ ريال قطري	١٩٧٦ ريال قطري
الايرادات	فوائد مقبوضة وإيرادات أخرى	١٦٧ ٨٩٧ ٣٩٠	١١٦ ٤٠٨ ٩٧٤
المصاريف	فوائد مدفوعة ورواتب وإيجارات ونفقات أخرى	١٢٢ ٤١١ ٩٠٥	٧٥ ٩٢٢ ٥٣٣
	ربح السنة	٤٥ ٤٨٥ ٤٨٥	٤٠ ٤٨٦ ٤١١

بيان توزيع الأرباح

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٧٧

		١٩٧٧ ريال قطري	١٩٧٦ ريال قطري
	الرصيد في ١ كانون الثاني ١٩٧٧	٨١ ٤٢٥	٩٢ ٢٧٢
	يضاف ربح السنة الصافي	٤٥ ٤٨٥ ٤٨٥	٤٠ ٤٨٦ ٤٤١
		٤٥ ٥٦٦ ٩١٠	٤٠ ٥٧٨ ٧١٣
ينزل	المحوّل للاحتياطي الخاص	٢٥ ٣٠٠ ٠٠٠	٢٦ ٨٠٠ ٠٠٠
	المحوّل للاحتياطي القانوني	٥٧٧ ٣٠٩	٨ ٠٩٧ ٢٨٨
	الأرباح المقترح توزيعها	٥ ٦٠٠ ٠٠٠	٥ ٦٠٠ ٠٠٠
	المحوّل لاحتياطي علاوات الأسهم	١٤ ٠٠٠ ٠٠٠	
	الرصيد المدوّر	٨٩ ٦٠١	٨١ ٤٢٥

عبدالقادر القاضي
عضو مجلس الادارة التنفيذي

عبدالعزيز بن خليفة آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

توضيحات للبيانات المالية

١ الاعفاء من ضريبة الدخل

تمّ تجديد إعفاء البنك من ضريبة الدّخل لخمس سنوات مقبلة ابتداءً من ٢٣ آذار (مارس) ١٩٧٦، وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٤) لعام ١٩٧٦ المؤرخ في ٢٣ أيار (مايو) ١٩٧٦.

٢ الطوارىء والالتزامات

كانت الطوارىء والالتزامات التالية معلّقة في ٣١ كانون الأول ١٩٧٧:

	ريال قطري
(١) سندات معدّة للتحصيل	٤٤ ٦٠٠ ٥٣٨
(٢) عقود للاستبدال الأجنبي مستقبلاً	٤٥ ٥٣٧ ٧٩٤
(٣) الرصيد غير المستخدم من القرض المقدّم من مجموعة البنوك	٢٩ ٣٢٨ ٠٠٠

٣ الأراضي والمباني

إن مقرّ البنك الرئيسي ومباني الفروع مشيّدة على أراضٍ منحتها للبنك حكومة قطر.

تقرير مدققي الحسابات

حضرات السادة المساهمين
بنك قطر الوطني، ش.م.ق.
الدوحة / قطر

لقد قمنا بفحص الميزانية **لبنك قطر الوطني، ش.م.ق.** بالدوحة، قطر، كما هي عليه بتاريخ ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧ وما يتعلق بها من بيانات للأرباح والخسائر ولتخصيص المبالغ للسنة المنتهية بذلك التاريخ. وقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للأصول المحاسبية المتّبعة، بما في ذلك كل ما رأيناه ضرورياً من فحوص لسجلات المحاسبة وغيرها من إجراءات التدقيق حسب الظروف، كما حصلنا على كافة المعلومات والتوضيحات التي رأيناها ضرورية حسب علمنا واعتقادنا لغرض هذا التدقيق.

وفي رأينا أن الميزانية المرفقة وبيانات الأرباح والخسائر وتخصيص المبالغ تعطي صورة عادلة عن الوضع المالي لبنك قطر الوطني، ش.م.ق بالدوحة، قطر، كما كان عليه في ٣١ كانون الأول ١٩٧٧ ونتائج عملياته للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك بموجب الأصول المحاسبية المعمول بها عموماً وعلى نفس الأسس المتّبعة في العام السابق، كما انها تعطي كافة المعلومات اللازمة طبقاً لقانون البلاد ولنظام البنك الأساسي. وفي رأينا أيضاً أن البنك قام بمسك دفاتر محاسبية صحيحة، وأن تقييم الأعمال الجارية قد تمّ بموجب الأصول المعتمدة، وأن المعلومات الواردة في تقرير أعضاء مجلس الإدارة في حدود ما يتعلّق بالحسابات مطابقة للدفاتر. وحسب علمنا واعتقادنا، وبناء على المعلومات المقدّمة لنا، لم تحصل أي مخالفة للقانون أو لنظام البنك الأساسي خلال السنة المالية مما قد يؤثّر بشكل ملموس على أوجه نشاط البنك أو وضعه المالي.

الدوحة – قطر
١٣ أبريل (نيسان) ١٩٧٨

سابا وشركاهم

الاقتصاد القطري

تستمدّ دولة قطر نحو ٩٠٪ من دخلها من قطّاع النفط، كما يتبيّن من الأرقام المدرجة أدناه:

الدخل الحكومي
(بما يعادل ملايين الريالات القطرية)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	ميزانية ١٩٧٨
الدخل من النفط	٥١٥	٨٣٨	١ ١٠٤	١ ٦١٦	٥ ٥٣٨	٦ ٦٢٣	٨ ٣٦٠	٧ ٣٠٠	٨ ١٤٣
من مصادر أخرى	٦٤	١٠٧	١٢٦	١١٩	١ ٧٨٠	٥١٢	٥٦٧	٧٣٣	٩١٧
الدخل الاجمالي	٥٧٩	٩٤٥	١ ٢٣٠	١ ٧٣٥	٧ ٣١٨	٧ ١٣٥	٨ ٩٢٧	٨ ٠٣٣	٩ ٠٦٠
الدخل الاجمالي بملايين الدولارات الأمريكية	١٢٢	٢١٥	٢٨٠	٤٣٩	١ ٨٥١	١ ٧٩١	٢ ٢٥٩	٢ ٠٣٢	٢ ٣٣٥

ترمي سياسة دولة قطر الاقتصادية إلى تحقيق هدف مضاعف، ألا وهو التنوّع الصناعي والتجاري الذي يهدف بدوره إلى اكتساب أقصى منفعة ممكنة من الدخل المرتبط بالنفط والغاز، وان استملاك الدولة لعمليات النفط الخام والهيمنة عليها هيمنة تامّة، ما هما إلاّ جانب واحد من جوانب هذه السياسة، ذلك لأن الدخل من النفط باعتباره المورد الرئيسي لثروة البلد يستخدم إلى حد كبير في تمويل العمران الأساسي، والتربية والتعليم، والمرافق الصحيّة، والمشاريع الاستثمارية المنتجة. إن النفط ينشّط التطوّر الصناعي بتأسيس صناعات ترتكز إلى النفط، كما انه يوفّر مصدراً مهماً من مصادر الطاقة. ويستعمل الغاز الطبيعي كمصدر طاقة للمصانع ومحطات الكهرباء والأغراض المنزلية وكعامل اختزال في صناعة الحديد والفولاذ وفي صناعة الكيماويات النفطية كمادة أساسية لانتاج الأسمدة الآزوتية والأتيلين والبولي‌ايتلين وما إلى ذلك، وللاستهلاك المحلي وللتصدير، وللتصدير على هيئة غاز طبيعي مسيّل أو لتصدير مكوّناته.

وكانت سياسة التنويع التي انتهجتها الحكومة منذ بضع سنوات تستند إلى سلسلة من دراسات الجدوى الشاملة، نشأ عنها عدد من أوجه النشاط الرئيسية، مثل: استغلال امكانيات صيد الأسماك في الخليج، وانتاج الاسمنت من المواد الخام المحلية، وتشجيع استثمار الأموال القطرية في المشاريع الداخلية بالمشاركة مع الحكومة ومع المؤسسات الأجنبية، والبدء بتكرير النفط داخل قطر، وتنمية المصالح القطرية التجارية والصناعية. والجدير بالملاحظة أن التصدير له أثر في أغلب أوجه هذا النشاط.

النقل والمواصلات تساهم قطر مع المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة والبحرين والعراق في هيئة مشتركة للملاحة بالخليج، ينتظر أن يكون لديها ١٠٠ سفينة قيد الخدمة بحلول عام ١٩٨٠، و ١٥٠ سفينة بحلول عام ١٩٨٥.

وكذلك تشارك الدولة ثماني دول عربية أخرى في الشركة العربية البحرية لنقل البترول، كما أضافت شركة قطر الوطنية للملاحة والنقل سفينتين مبنيّتين في الهند من ذوات الخاطس الضحل وحمولة ساكنة مقدارها ٩٧٥ طناً إلى اسطولها للقيام بعمليات النقل من سفينة إلى أخرى. افتتح ميناء الدوحة مراسيه الأربعة في عام ١٩٧٠، وقد توسّع منذ ذلك الحين لاستقبال ثلاث سفن إضافية.

قامت ٥٩٣ سفينة، بما فيها ٢١٠ سفن من اوروبا، بتفريغ ١ ٢٩٧ ٥٦٣ طناً من البضاعة العامة في الدوحة وأم سعيد في عام ١٩٧٦، وكان القسط الأكبر من هذه الحمولة يتألف من بضائع مصنوعة (٢٠٣ ٠٨٢ طناً)، ومواد بناء (٥٩ ٩٥٠ طناً) وأنابيب فولاذية (٩٨ ٩٣٤ طناً) وأخشاب (٢٠٦ ٥٥٢ طناً) ومعدات وآلات (١٣٦ ٠٧١ طناً). وقد تسلّمت شركة الطيران الحكومية «طيران الخليج» التي تملكها قطر بالتساوي مع البحرين وأبو ظبي وعمان، الطائرة الرابعة من طائرات «لرايستار» البعيدة المدى، كما أرست الطلب على بضع طائرات من نوع بوينغ ٧٣٧ لتحلّ محل طائرات بي.أي.سي ١ – ١١ للرحلات القصيرة. وترتبط شبكة طيران الخليج الدولية الدوحة بلندن وأمستردام وباريس وألبنا ولارنكا (قبرص) وبيروت والقاهرة وعمان وبغداد وكراتشي وبومباي. وتقوم الشركة برحلات متعددة إلى دول الخليج وإيران والمملكة العربية السعودية على متن طائرات بي.أي.سي ١ – ١١، و في.سي ١٠، وفوكرز.

تأسست إدارة الطيران المدني في عام ١٩٧٣، ويجري القيام بتحسينات كبرى في مطار الدوحة الدولي الحالي. وقد بلغ عدد الحركات التجارية ١ ٢٥٧ في الشهر من خلال مطار الدوحة الدولي في عام ١٩٧٦.

أما إنشاء الطرق فهو قائم على قدم وساق في جميع أنحاء شبه الجزيرة. وقد أوشك أن ينتهي تحويل الدروب الحالية التي تربط الدوحة بأم سعيد ودخان إلى طرق عصرية مزدوجة. وكذلك التخطيط لطريق حديثة جديدة بين الدوحة وأم باب. وقد أقبلت حركة سير نشطة على استخدام الطريق الحديثة الممتدة إلى الجنوب الغربي من الدوحة لمسافة ٦٦ ميلاً (١٠٥ كلم) إلى حدود المملكة العربية السعودية بالقرب من سلوى لإتاحة وصول السيارات إلى البحر الأبيض المتوسط عن طريق الأردن. وإلى اوروبا عن طريق الكويت والعراق وتركيا. ويبلغ الطول الاجمالي لشبكة الطرق من الدرجة الأولى بشبه الجزيرة ما يزيد عن ٢١٩ ميلاً (٣٥٠ كلم) وستوصل هذه الشبكة قريباً بدولة الامارات العربية المتحدة.

وقد قدّر الطول الاجمالي للطرق الداخلية المرصوفة في دولة قطر بنحو ٦٠٠ ميل (٩٦٠ كلم) في ١٩٧٣ / ١٩٧٤ من قبل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بالأمم المتحدة. أما اليوم فقد ازداد طولها زيادة مرموقة. ومن التطورات الهامة التي طرأت خلال عام ١٩٧٧ انشاء عدد من الطرق داخل بلدة أم سعيد والمنطقة الصناعية.

الاتصالات السلكية واللاسلكية

تمّ إنشاء محطة أرضية على بعد ٢٢ ميلاً (٣٥ كلم) من الدوحة بلغت تكاليفها ما يقرب من ٢٠ مليون ريال قطري للبث بواسطة صحن هوائي يزن ٢٧٠ طناً إلى قمر صناعي مملوك دولياً في المحيط الهندي. وتوفر هذه المحطة للدولة مرافق عالية النطاق للاتصالات البعيدة. فهي تحمل ٣٠ دائرة هاتفية دولية قادرة على تناول ٥ ٠٠٠ مكالمة في آن واحد فضلاً عن قنائين للتلفزيون الملوّن.

تمّ افتتاح بدالة تلكس أوتوماتيكية في عام ١٩٧٦ (أرسلت من الدوحة ٣٨٠ ٠٠٠ رسالة على التلكس في عام ١٩٧٥). كما أرسي عقد قيمته ٢١ مليون ريال قطري لتوسيع ستة مراكز الدوحة المركزي ليضمّ ١٦ ٢٠٠ خط هاتفي ولانشاء ١١ ستة مراكز في المناطق الريفية. وبذلك ستشمل الشبكة التلفونية على ٣٠ ٠٠٠ خط وتغطّي شبه الجزيرة بكاملها.

الكهرباء

ازداد توليد الكهرباء بواسطة شبكة المحطات العمومية من ١٫٩ ميغاواط في عام ١٩٥٤ إلى ٢٧٧ ميغاواط في ١٩٧٠. وفي ١٩٧٧ ارتفعت الطاقة الكهربائية المولّدة إلى ٩٨٠ ميغاواط.

يجري حالياً إنشاء مجمّع يعمل بالغاز لتحلية مياه البحر وتوليد الكهرباء تبلغ تكلفته نحو ١ ٣٦٠ مليون ريال قطري في راس ابو فنطاس، على بعد ١٠ أميال (١٦ كلم) إلى الجنوب من الدوحة لتأمين إمدادات الكهرباء والمياه وجودة هذه الإمدادات. وتبلغ قدرة توليد الكهرباء وتحلية المياه المخطط لها في التصميم للمرحلتين الأوليين ٣٠٠ ميغاواط و ٢٤ مليون غالون يومياً. وينتظر أن ينتهي المشروع في منتصف عام ١٩٧٩، إلاّ أنه تمّ وضع برنامج العمل بحيث يمكن للمعدات الواردة أن تساهم في إمداد الكهرباء والماء بكميات متزايدة من نهاية عام ١٩٧٦ فصاعداً.

هذا ويجري أيضاً توسيع محطّات توليد الكهرباء وتحلية المياه، بحيث ينتظر أن تصبح الطاقة في جميع أنحاء شبه الجزيرة ٥٠٤ ميغاواط و ٣٩ مليون غالون من الماء المقطّر في اليوم بنهاية عام ١٩٧٨.

شبكة خطوط الأنابيب

يجري الآن إمداد الغاز والنفط إلى عدد من المنشآت الصناعية بواسطة شبكة من خطوط الأنابيب تبتدىء من المواقع البرية لانتاج الغاز المرافق. وتصل حالياً الامدادات المرسلة بخطوط الأنابيب (من دخان) إلى محطة توليد الكهرباء وتحلية المياه في راس أبو عبود بالقرب من الدوحة، وإلى معمل الأحمدة في أم سعيد ومعمل الاحماث في أم باب. وتقوم خطوط أنابيب أخرى بإمداد الغاز من معمل فصل الغاز في فحاحيل إلى محطة الكهرباء والماء الجديدة في راس أبو فنطاس. كما يجري مدّ خطّ أنابيب من فئة ٣٠ بوصة لإمداد مشروع الكيماويات النفطية. وقد أصبح خطّ أنابيب آخر من فئة ٣٠ بوصة جاهزاً للتشغيل بصفة جزئية لإمداد مصنع الفولاذ. وسيجري إمداد مشروع الغاز الطبيعي المسيّل رقم (٢) بواسطة مجمّع من خطوط الأنابيب يربط حقول النفط المحمورة المختلفة بعضها ببعض. كما سيجري في آخر الأمر نقل الغاز وناتج التكثيف بخطين منفصلين لمسافة ٥٣ ميلاً (٨٥ كلم) إلى البر في الوكرة (ومن ثمّ إلى أم سعيد). وينتظر أن يصبح هذا المجمّع جاهزاً للتشغيل بكامل طاقته في غضون هذه السنة.

التصنيع

تنفيذاً لسياستها التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتوظيف ثرواتها في مشاريع مختلفة، باشرت دولة قطر ببرنامج لبناء الصناعات الثقيلة. وكان هذا القرار يستند إلى توفّر الغاز المرافق الذي لولاه لوجب حرقه. وقد حمل رخص

الطاقة النسبي دولة قطر على النظر في استعمال الغاز كوقود لها. فتمّ اتخاذ الخطوات الأولى في سبيل هذا الهدف في ١٩٦٥، حين تقرّر إنشاء مصنع للأسمنت، وفي ١٩٦٩ حين تقرّر تأسيس معمل للأسمدة. أما المنطقتان اللتان تركّز عليهما الحكومة جهودها لأغراض التصنيع فتقعان في أم سعيد وجنوب غربي الدوحة. فأم سعيد هي موقع الصناعات الثقيلة، وتقع المنطقة الصناعية على الشاطىء بينما تقع البلدة ذاتها وراء المنطقة الصناعية. وأما المنطقة الثانية الواقعة في جنوب غربي الدوحة فهي مخصّصة للصناعة الخفيفة.

وفي سبيل تنفيذ كافة المشاريع الاستثمارية في مجال الصناعة الثقيلة، لجأت الحكومة إلى المهارات والمعارف الاختصاصية على الصعيد العالمي، وفي العديد من المشاريع ساهمت شركات عالمية بأموالها، واستكملت هذه المساهمة عند اللزوم بخبرتها الادارية وبما لديها ولدى الشركات التي تتعاون معها من ترتيبات تسويقية.

يقع مصنع الفولاذ على شاطىء البحر في منطقة أم سعيد الصناعية على بعد ٢٥ ميلاً إلى الجنوب من الدوحة. وقد خصّصت منطقة تبلغ مساحتها ٦٧ هكتاراً لموقع المصنع، كما خصّصت مساحة أخرى تبلغ ٣٧ هكتاراً في موقع مجاور لتوسيع المصنع في المستقبل.

ويتألف مصنع الفولاذ من وحدات الانتاج التالية:

(أ) مصنع اختزال مباشر (يستخدم طريقة ميدريكس) يبلغ إنتاجه السنوي ٤٠٠ ٠٠٠ طن من الحديد الاسفنجي.

(ب) أفران بالقوس الكهربائي تبلغ طاقة كل منها ٢٠٧ ٩٠٠ طن في السنة، وبذلك تصبح الطاقة الاجمالية ٤١٥ ٨٠٠ طن في السنة.

(ج) ماكينتين للصبّ المستمرّ، كل منهما لها طاقة إجمالية سنوية تبلغ ٥٢٦ ٨٠٠ طن.

(د) مصنع دلفنة تبلغ قدرته الانتاجية ٣٨٠ ٠٠٠ طن في السنة (القدرة محسوبة على نمط الانتاج المتوقع).

(هـ) مصنع ملحق يحوي محطّة فرعية للتوليد الكهربائي ومولّد اكسجين/ آزوت وورشة معدات ومركز لمراقبة نوعية الانتاج وشبكات للمرافق ولمناولة المواد.

انتهى بناء المصنع في الموعد المقرّر وهو الآن قيد التدشين، باستثناء معمل الاختزال المباشر الذي يمرّ الآن في مراحله النهائية. ولشركة «كوب ستيل ليمتد» عقد جامع للمشروع (تركي) يشتمل على التصميم والهندسة وتوريد المعدّات وتدشين المصنع. أما عقد البناء وأعمال الهندسة المدنية فقد قامت بتنفيذه مؤسسة تايسي اليابانية.

وسيستخدم معمل الاختزال المباشر صنفاً راقياً من كريّات أوكسيد الحديد، وتنتج طريقة ميدريكس حديداً اسفنجياً يخلط فيما بعد بقراضة الفولاذ ويودع في أفران القوس الكهربائي لانتاج الفولاذ. وستفرّغ كريات الحديد الخام وتُخزن في ساحة تتّسع لاستيعاب ما يكفي لتلبية متطلبات الانتاج لأربعة أشهر. وسيتطلّب أتون ميدريكس للاختزال المباشر نحو ٦٠٠ ٠٠٠ طن من كريات أوكسيد الحديد في السنة لانتاج الكمية المقررة له من الحديد الاسفنجي وهي ٤٠٠ ٠٠٠ طن.

وفي المرحلة التالية من دورة الانتاج، يجري ايداع خليط من الحديد الاسفنجي والقراضة في الأفران اللذين يعملان بالقوس الكهربائي ما فوق العالي. ويمكن تغيير نسبة القراضة التي يمكن إيداعها في الأفران تغييراً كبيراً، نظراً لطاقة الأفران الاجمالية السنوية التي تبلغ ٤١٥ ٨٠٠ طن.

ويمرّ الفولاذ المنصهر بعد ذلك من خلال ماكينات للصبّ المستمرّ، لتحوّله إلى كتل فولاذية.

وأخيراً تدلفن الكتل من جديد فتصنع على هيئة قضبان تسليح للاستعمال في صناعة البناء. وتبلغ طاقة الانتاج لمصنع دلفنة الفولاذ القطري ٣٨٠ ٠٠٠ طن، وان كان حجم الانتاج يتوقّف على أحجام قضبان التسليح المطلوب إنتاجها.

تأسست شركة قطر الوطنية لصناعة الاسمنت في عام ١٩٦٥ برأس مال مقداره (٣٨) مليون ريال قطري على هيئة مشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص بقطر لبناء معمل لصنع الاسمنت البورتلندي والاسمنت المقاوم للكبريتات. وبدأ الانتاج في ١٩٦٩ بمعدل ١٠٠ ٠٠٠ طن في السنة. وستؤدي التوسعات اللاحقة، بما فيها التوسعة الحالية، إلى رفع الطاقة إلى ٣٠٠ ٠٠٠ طن تقريباً في السنة.

تأسست شركة قطر للأسمدة الكيماوية في عام ١٩٦٩ كشركة قطرية ذات مسؤولية محدودة برأس مال أسهم بدائي مصرّح به مقداره ٥٩ ٧١٤ ٠٠٠ ريال قطري لغرض إنشاء وتشغيل مصنع آزوتي للأسمدة (النشادر / اليوريا) وذلك باستعمال الغاز المرافق الوارد من حقل دخان البرّي. ودولة قطر هي التي تملك أغلبية الأسهم (٦٣٪ في البداية و ٧٠٪ حالياً)، أما باقي الأسهم فيملكها شركاء أجانب (نورسك هايدرو – ٢٥٪، ودافي باور غاز – ٣٪، وبنك هامبرو – ٢٪). وتبلغ الطاقة المقررة للمصنع الحالي ٩٠٠ طن من النشادر في اليوم و ١ ٠٠٠ طن من اليوريا في اليوم. ويوجد مصنع ثان للأسمدة في مرحلة متقدمة من البناء، بحيث ستتضاعف، عند انتهائه، طاقة الانتاج اليومية فتصبح ١ ٨٠٠ طن من النشادر و ٢ ٠٠٠ طن من اليوريا.

افتتح رسمياً معمل لتسييل الغاز الطبيعي (المعمل رقم ١) في أوائل عام ١٩٧٥، وهو تابع للهيئة القطرية لانتاج البترول. وكان المعمل يعتمد على الغاز المرافق الوارد من الحقول البرّية وكانت أغلب منتجاته تصدّر إلى الخارج. إلاّ أن حريقاً نشب في النصف الأول من ١٩٧٧ خرّب معظم مرافق التكسير والخزن. وكان المعمل مؤمّناً عليه بقيمة الاستبدال، وسيبدأ تنفيذ برنامج إعادة بنائه في النصف الثاني من ١٩٧٨.

ونشأ مشروع تسييل الغاز الطبيعي رقم (٢) (المعمل رقم ٢) كمشروع مشترك بين دولة قطر ومجموعة شل كوسيلة للاستفادة من الغاز المرافق المنتج مع النفط الخام من حقول بواخنين وميدان هزم وعيد الشرقي البرية. وباستثناء كمية صغيرة تستعمل كوقود لمنصات إنتاج النفط في هذه الحقول، يجري حالياً حرق الغاز المرافق.

وتمّ استملاك مشروع تسييل الغاز الطبيعي رقم ٢ من قبل المؤسسة العامة القطرية للبترول ابتداء من ١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٦. إلاّ أن مجموعة شلّ ما زالت تساعد في تطويره واستكماله.

وسيخضع الغاز المرافق القادم من أجهزة فصل الزيت والغاز في رأس البار للمعالجة التمهيدية (الضغط والتبريد والتجريد من الماء) على منصّة الانتاج. وسيرسل الغاز والسائل الناتجان بعد ذلك بواسطة خطّين منفصلين إلى معمل المعالجة الواقع على البرّ بالقرب من أم سعيد، على بعد ٧٥ ميلاً (١٢٠ كلم) تقريباً.

وفي عملية تشتمل على مرحلتين في أم سعيد، يتمّ أوّلاً فصل سيل الغاز الغني بالميثان عن مزيج الغاز والسائل، ثم يفصل سائل الغاز الطبيعي مرة ثانية في وحدة تكسير لانتاج غاز غني بالايثان والبروبان والبيوتان والغازولين الطبيعي. وسيباع الغاز الجافّ الغنيّ بالايثان إلى مجمّع الكيماويات النفطية كمادة خام لانتاج الأثيلين. كما سيباع القسط الأكبر من البروبان والبيوتان لأسواق الصادرات. وسيصدر الغازولين الطبيعي والغاز المتبقي كوقود لصناعات أخرى في قطر، بما في ذلك مصنع الفولاذ.

تأسست شركة قطر للبتروكيماويات في ٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٤ طبقاً لمرسوم رقم ١٠٩ لعام ١٩٧٤. تعمل المؤسسة العامة القطرية للبترول باسم دولة قطر ٨٤٪ من أسهم رأس مال الشركة، والمبلغ المدفوع منه حتى الآن هو ٣٦٠ مليون ريال قطري، أما بقية الأسهم وهي ١٦٪ فتحملها شركة سي.دي.اف. شيمي الفرنسية.

يجري الآن إنشاء مجمّع الكيماويات النفطية الذي سيتألف من معمل للاثيلين ومعمل للبولييثلين المنخفض الكثافة، ووحدات لتوليد الكهرباء والبخار ومرافق خارج الموقع.

صمّمت هذه المعامل لإنتاج ٢٨٠ ٠٠٠ طن من الاثيلين في السنة (بنسبة من النقاء لا تقلّ عن ٩٩٫٩٥٪) ونحو ٥ ٠٠٠ طن من البروبيلين في السنة، على مستوى فنّي، بالتحليل الحراري للايثان من غاز غنيّ بالايثان. وسيجري الحصول على هذا الغاز الغنيّ بالايثان من معامل الغاز الطبيعي المسيّل التي تقوم بمعالجة الغاز المرافق الوارد من حقول النفط البرية والمغمورة.

وسيستعمل نحو ٥٠٪ من الايثلين المنتج بهذه الطريقة في إنتاج البولييثيلين المنخفض الكثافة. وسيضمّ المجمّع مرافق ثانوية لإشعال الغاز وللخزن ومعالجة الفضلات القذرة، وشحن الايثلين السائل على ظهر السفن. وسيستخلص الكبريت بواسطة وحدة خاصة تشتمل على جهاز يتنقّى لقطات الكبريت دون سواها.

ومن جملة التطورات الكبرى الأخرى الجديرة بالذكر، ما يلي. أقيم معمل للدقيق وخزن للحبوب في ١٩٧٢ بأم سعيد. بدأ تشغيل مجمع لتجميد السمك (الروبيان) مع اسطول خاص للصيد، في ١٩٦٨، وذلك لغرض التصدير. كذلك تمّ إقامة بضع مئات من المصانع والورش، معظمها على نطاق صغير أو متوسط ومملوكة على العموم للقطاع القطري الخاص. وتضمّ هذه المنشآت، من جملة ما تضمّه، محابر ومعامل لانتاج المرطبات ومصانع للبلاط والطوب الخرساني وغير ذلك من مواد البناء، وأجهزة لسحق الحجر، وورش للحدادة ومسابك، ومطابع، ومجموعة واسعة من ورش التصليح.

وتجري حالياً دراسة مجموعة من مشاريع الصناعات الخفيفة والثقيلة.

الزراعة

شاركت قطر ١٠ بلدان عربية أخرى في إقامة مؤسسة عربية لاستثمار الأموال في التنمية الزراعية، يعادل رأسمالها ١٥٠ مليون دولار أمريكي. والغرض الطويل الأجل من هذا المشروع هو الاكتفاء الذاتي، في ضوء التكهنات التي تشير إلى أن قيمة المستوردات الغذائية إلى الأقطار العربية ستتضاعف في غضون السنوات العشر المقبلة.

وفي الوقت ذاته تتقدّم زراعة قطر التي تستند إلى فصلين من فصول السنة تقدماً حثيثاً رغم العوائق الجغرافية الواضحة، مستعينة بمزارع تجريبية وممنوحات مالية زراعية. وتقوم ٢٧٩ مزرعة أو ما يزيد بانتاج محاصيل الخضار بمعدلات سنوية تجاوز ٢١ ٠٠٠ طن وتتيح تصدير الفائض الموسمي على نطاق محدود. وقد ارتفع إنتاج الحبوب إلى نحو ١ ٠٠٠ طن في السنة.

هذا وقد أصبحت الآن مشاريع الدواجن والألبان قيد التشغيل، والمزمع أن يلبّي إنتاجها ٨٠٪ من متطلّبات الاستهلاك المحلّي. وتمّ تأسيس مزرعة لتربية الأغنام ينتظر أن تحتوي على ٥ ٠٠٠ رأس.

النظام المصرفي

تؤدّي مؤسسة النقد القطرية عدداً من الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي، بما في ذلك إصدار النقد.

ويشتمل النظام المصرفي التجاري بقطر على ١٢ مصرفاً تجارياً، إثنان منها مملوكة بالكامل لمصالح قطرية. وبنك قطر الوطني (تأسس في ١٩٦٤ وتملك الدولة ٥٠٪ من أسهمه) والبنك التجاري القطري (أهلي بكامله، تأسّس في ١٩٧٥).

يتعاطى بنك قطر الوطني الأعمال الحكومية، بما فيها أغلب معاملات الشركات المملوكة للدولة. ونظراً لكونه مصرفاً تجارياً بالدرجة الأولى، فقد ساهم في تمويل بعض المشاريع الصناعية الكبرى داخل الدولة وأصبح الآن نشطاً في التمويل الدولي بعد تأسيسه فرعين بلندن ويزمع افتتاح فرعين آخرين في ١٩٧٨ أحدهما في باريس والآخر في القاهرة للتعامل بالعملات الحرّة.

وتخضع اللوائح المصرفية لمرسوم رقم (٤) لعام ١٩٧٠ مع تعديلاته اللاحقة ولقرارات مختلفة أصدرها وزير المالية والنفط.

وكان نموّ النظام المصرفي التجاري مذهلاً أثناء السنوات الأخيرة. فقد ارتفعت قيمة الأصول الاجمالية للبنوك التجارية العاملة في قطر – حسب إحصاءات مؤسسة النقد القطرية – من ٤٣٤ مليون ريال قطري (٩١ مليون دولار) في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٠ إلى ٣ ٣٦٩ مليون ريال قطري (٨٥٢ مليون دولار) في ديسمبر ١٩٧٦. وقد ازدادت السلف المقدّمة من البنوك التجارية إلى القطاع الخاص خلال هذه الفترة من ٢١٥ مليون ريال قطري (٤٥ مليون دولار) إلى ١ ٥٥٩ مليون ريال قطري (٣٩٤ مليون دولار). وفي سبتمبر (أيلول) ١٩٧٧، بلغ مجموع السلف ٢ ٣١٠ ملايين ريال قطري (٥٨٤ مليون دولار).

The Earth Satellite Station

المحطة الأرضية للقمر الصناعي

National Gas Liquefaction Plant

معمل تسييل الغاز الطبيعي